كذلك هناك الثورة الفلسطينية، داخل وخارج الأرض المحتلة، التي تتحمل وحدها، مهام الصدام اليومي مع العدو، لمقاومة الاحتلال والتوسع الصهيونيين. ان العلاقة العربية الراهنة بمجملها، مع الثورة الفلسطينية ليست، بأي حال من الأحوال، على المستوى الكفيل بتحقيق النصر. وفي هذا المجال لابد أن للقيادة الفلسطينية – اللبنانية المشتركة ما تقوله تفصيليا وبالصراحة التامة.

ثم هناك الساحة الدولية التي اتسعت فيها رقعة الدعم والتأييد المعنوي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يدور فوق هذه الساحة من تحركات وجهود. لقد بات من الأمور الملحة أن يبادر العرب، من خلال نضالهم السياسي، لرسم سياسة مرحلية واضحة اللامح، قادرة على التعامل على هذا المستوى، لكسب المزيد من الدعم والتأييد وتضييق خناق العزلة حول السياسة الاسرائيلية. ولا أظن أنه من العسير علينا وضع مثل هذه السياسة، من دون أي مساس بمبادئنا الاستراتيجية الثابتة. ولعل لنا في سياسة العدو نفسه ما يرشدنا ويدلنا على ذلك.

أن قراءة القرارات العربية النابعة من الاستراتيجية الراهنة، وعبر ثلاثين سنة، تشير بوضوح مقلق، الى الخلط بين المبادىء الثابتة والبرامج السياسية المرحلية. وقد بات ضروريا، وضع الضوابط لمسلسل التراجعات العربية الذي وصل ذروته في «مبادرة» السادات ومعاهدة الصلح المصرية – الاسرائيلية.

ولا بد هنا من الاشارة أيضا، وبكل التركيز، الى ضرورة وضع خطة شاملة للتعامل مع الانسان الفلسطيني، من خلال هذه الاستراتيجيات، ووضع حد لسياسة اللاسياسة بهذا الصدد، مما يسبب لهذا الانسان عذابات ومعاناة معيشية يومية مستمرة، بالنسبة لسفره واقامته وشروط عمله.. الخ.

عند هذا الحد أكتفي بهذه الملاحظات الفكرية، وانتقل الآن الى مجموعة أخرى تتناول الناحية التنظيمية:

– الملاحظة الأولى:

لابد للفكر، حتى يوضع موضع التنفيذ، من أن يكون ملزما، وان تكون له أدواته التنفيذية.

ولذلك فان افتقار الاستراتيجية العربية، السابقة والراهنة، الى المصداقية كان أحد مقاتلها. ومن هنا، يتوجب علينا اعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية بشكل يضمن تحديد ما هو ملزم للجميع دون استثناء، ولاسيما في اطار المبادىء العامة. ويضمن كذلك التزام الدول التي تلزم نفسها بأية استراتيجية مشتركة أو واحدة. ان الخروج عن السياسة الواحدة، من قبل هذه الدولة أو تلك، وصل مأساته بخروج مصر، مما أدى بنا الى مفترق خطير، ولا يجوز أن تستمر هذه السوابق، ويتحتم وضع كل ما من شأنه ضمان الالتزام، أدبياً ومادياً.

وقد يتطلب ذلك ايجاد «المرجع القومي» المسؤول عن متابعة بنود اي استرتيجية